

## المحاضرة (٩)

## قضية النص والمصلحة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ...

موضوعنا لهذا اليوم وهو ما قبل الأخير ، ضمن هذه الدورة المباركة ، يتعلق ويختص ، كما ذكرت من قبل ، بمسألة خطيرة وكبيرة وحساسة جدا ، وهي قضية النص والمصلحة ، علاقة النص بالمصلحة والمصلحة بالنص ، في اجتهادات المجتهدين واتجاهات العلماء والمفكرين . وهي – كما قلت : قضية ذات حساسية ؛ نظرا لما يشوبها أحيانا من تجاوزات ومن إفراط أو تفريط ، فنسأل الله تعالى أن يوفقنا لاستبانة معالمها ، وإن كانت هذه الحصص لا تكفي ولا تفي بكل ما تحتاج إليه هذه الموضوعات الكبيرة ، ولكننا نسعى ونأمل أن نتلمس معالمها وأساسياتها بقدر من الوضوح ، فأقول وبالله تعالى التوفيق :

## أولا : تصوير المسألة :

نحن تحدثنا كثيرا منذ البداية عن قضية المصالح والمقاصد ، والمصالح والنصوص ، وكان يرد في ثنايا الأسئلة والتطبيقات أن النص ظاهره يقتضي كذا ، والمصلحة تقتضي كذا ، أو ظاهره كذا ومقصوده كذا .

ثم قضية أثرت من قديم : هل يتعارض النص مع المصلحة أصلا ؟

وإذا تعارضا هل يُسقط أحدهما الآخر؟ أو يقيد به أو يخصه؟ وهل يمكن تقديم المصلحة على النص بشكل من الأشكال؟ أو أن هناك دائما صيغ للجمع؟

وهل إذا كان للنص ظاهر في ألفاظه ومبانيه، لكن تلوح فيه بعض المعاني يؤيدها النظر ويسمح بها التأويل، في هذه الحالة هل المعول عليه اللفظ وظاهره، أو المعنى وتأويله؟

وهل النهج الصحيح السديد هو التمسك بالنصوص ومبانيها؟ أم هو التمسك بمقاصدها ومعانيها؟ أي: هل نكون نصيين أو مقاصديين؟ أم نصيين مقاصديين معا؟

هذه جملة من التساؤلات التي تشكل عناصر هذه القضية التي نتناولها. ومن قديم إلى الآن، هناك توجهات متفاوتة - قليلا أو كثيرا - للتعامل مع هذه القضية.

فمنذ القرن الأول والثاني ظهر تمايز واضح بين مدرستين علميتين فقهيتين إسلاميتين، إحداهما في الحجاز، عرفت باسم أهل الحديث أو أهل الأثر، والأخرى بالعراق، عرفت باسم أهل الرأي أو أهل النظر.

ثم نجد التمايز المعروف في تاريخ الفقه الإسلامي والمذاهب الإسلامية، وهو الظاهرية وغير الظاهرية، أو الظاهرية والجمهور؛ فقد ظهر من قديم اتجاه عرف بالمذهب الظاهري، زعيمه ومؤسسه داود بن علي الظاهري الأصفهاني، المتوفى سنة ٢٧٠هـ.

وحتى في القرون اللاحقة ، وإلى الآن ، هناك فقه الفقهاء ، وفقه أهل الحديث أو فقه المحدثين ، والفرق بينهما معروف عند أهل الاختصاص ، وفيه نصيب من مسألتنا .

ثم داخل جمهور الفقهاء والأصوليين ، نجد اتجاهها عاما سيتضح ، لكن نجد مع ذلك تعبيرات ونقاشات فيما يقدم وما لا يقدم ، في هذه الحالة أو تلك . مثلا هناك القاعدة الفقهية الأصولية ، التي عادة ما نجدها بصيغة استفهامية تشير إلى الاختلاف فيها ، وهي قاعدة : هل العبرة بالألفاظ والمباني ، أو بالمقاصد والمعاني ؟ وهي من صميم قضيتنا .

وعند الأصوليين نقاش معروف حول : هل يمكن تخصيص النص بالمصلحة ؟ وهو داخل في موضوعنا .

ورأي نجم الدين الطوفي في تعارض النص والمصلحة أصبح معروفا ، وهو من أهل القرن الثامن (ت ٧١٦) . وقد ذهب بصريح عبارته إلى القول بتقديم المصلحة على النص وعلى الإجماع عند التعارض ، وذلك في مجال العادات والمعاملات .

فإذا ، قضية النص والمصلحة ، أو اللفظ والمعنى ، أو الظاهر والتأويل ، ليست قضية جديدة أو معاصرة ، ولو أنها تعرف اليوم فصولا جديدة من النقاش ، ومن التباعد بين طرفي القضية ، كما سنرى .

سؤال : كلام الطوفي هذا في أي كتاب قاله ؟

جواب : الطوفي له كتاب سماه « التعيين في شرح الأربعين » ، شرح فيه

الأربعين حديثاً النووية ، وضمن شرحه لحديث : « لا ضرر ولا ضرار » <sup>(١)</sup> في هذا الكتاب ذكر رأيه هذا . وسأعود إليه .

### ثانيا : الاتجاهات في المسألة :

عموما الاتجاهات في هذه المسألة يمكن تلخيصها في أربعة .

أولا : هناك اتجاه الجمهور ، وأعني به خاصة المذاهب السنية الأربعة ، ومن على شاكلتها من العلماء ، وهذا الاتجاه يمكن تلخيصه في الجمع بين اللفظ والمعنى ، الجمع بين المعنى الملفوظ والمعنى المقصود ، بحيث يشكلان معنى واحدا ، فإن كان هناك نوع تعارض ، فيقدم الأقوى دلالةً وحُجَّةً منهما في كل موضع ، مع الاحتكام إلى نصوص أخرى ، أو إلى قواعد الشريعة وكملياتها ؛ لتقوية أحد المعنيين وترجيحه على الآخر . ومعظم ما سأقدمه من أمثلة هو من هذا الاتجاه .

ثانيا : هناك الاتجاه الظاهري ، واسمه يدل عليه ، فهو يتمسك بحرفية النصوص وظواهرها ، ويقف هناك ، ويرفض كل تعليل أو تأويل أو مراعاة لمصلحة .

ثالثا : هناك رأي الطوفي ، وقد ذكرته ، وهو عند التمهيص قد يبدو غير بعيد عن يقولون بتخصيص النص أو تقييده بالمصلحة ، وهو قول شائع في مدرسة الجمهور ، وخاصة عند المالكية ، غير أن الطوفي بالغ في تصويره للمسألة ، وفيما زعمه من تعارض بين النصوص والمصالح ، وتقديم المصلحة

(١) أخرجه ابن ماجة (٢٣٤٠) ، وأحمد (٣٢٦/٥ - ٣٢٧) عن عبادة بن الصامت وصححه الألباني .

على النص . ولكن أسوأ ما قاله ، هو أن النصوص مختلفة متعارضة ، وأنها سبب الاختلاف المذموم شرعا ، وأن رعاية المصلحة أمر حقيقي لا يختلف فيه ، وأنها سبب الاتفاق المطلوب شرعا!!!

سؤال : لو سمحت القول بأن المصلحة تخصص النص ، هذه المصلحة إذا كانت تؤخذ من حديث أو آية ، فكأننا رجعنا إلى درجة من درجات الترجيح أو الجمع ، فكأن النصوص جمعت ورئي المقصد من النص فخلص إلى نوع التخصيص بالنص لا بالمصلحة .

جواب : هذا كلام وجيه وصحيح بمعنى من المعاني ، ففي كثير من حالات التخصيص أو التقييد بالمصلحة ، تكون تلك المصلحة هي نفسها مستخلصة من نصوص أخرى . وإذا كان التخصيص قد يقع بالعرف ، وبخبر آحاد ، فلماذا لا يكون بالمصلحة المأخوذة من جملة نصوص ؟ لكن الإشكال الذي يبقى ، وهو سبب الاختلاف ، هو أن استخلاص المصلحة من النصوص مسألة يتفاوت فيها العلماء ، ويتسع فيها النظر ولا ينضبط ، أو بتعبير - ربما للجويني - النظر فيها ينتشر ولا ينحصر .

سؤال : جزاك الله خيرا هل أجريت جردا لكتب الطوفي ، ليقال : هذا رأيه وليس مجرد خطأ في التعبير ؟

جواب : بالنسبة للعلماء إذا كان الكلام قد كتبوه بأنفسهم وبكامل إرادتهم ووعيمهم ، فلا نقول : فلان أخطأ في التعبير ، ولكن نقول : أخطأ في الرأي ،

فهذا كلامه على كل حال ، وكتبه بيده وليس رواية عنه ، ولا أحد يشكك في نسبته إليه ، ولكن لعلنا نقول : أساء في التعبير أو كان يحتاج إلى مزيد بيان ، وهذا مجرد اعتذار له ، وإلا فكل عالم قال شيئا وكتبه ولم يغيره ، واستقر فيها كتبه ، فهو يتحمل مسؤوليته كما هو ، وأنا أتمنى لو كُشف أن في كلامه دسا عليه ، ولكنه مجرد تمنٍّ لا يغير الآن شيئا مما ذكرت ، وعلى كل حال فكتابه المذكور قد حقق وطبع ونشر في السنوات الأخيرة ، وهو في الأسواق ، يبقى في نفسي سؤال ليس لي جواب عنه هو : لماذا لا نجد ردودا على مقالة الطوفي هذه ، لا عند معاصريه ولا عند من جاؤوا بعده من العلماء ، مع أن بعضهم نقلوا عنه من هذا الكتاب نفسه ؟!

سؤال : هل وجد منه من خلال كتبه تقديم مثال واضح للمصلحة على النص ؟

جواب : أولا في نفس المكان والكتاب الذي قال فيه بإمكانية تعارض النص والمصلحة وتقديم المصلحة على النص ، لم يورد مثالا حقيقيا لذلك ، وإنما أورد نصوصا نبوية ، روعي فيها حفظ مصلحة أو درء مفسدة ، واعتبرها جاءت مخالفة لنصوص أخرى . فاعتبر ذلك من تقديم المصلحة على النص . بمعنى أنه لم يخرج عن النصوص نفسها .

وفي كتابه القيم « الإشارات الإلهية » ، ليس له كلام يخرج عن حد الاعتدال ، لا سيما وأنه في هذا الكتاب يورد ما قاله الأصوليون ، فيقول : استعمل هذه الآية المالكيون للقول بالمصلحة ، واستعمل هذه الآية من يقول

بالقياس ، ولم أقف على كلام له في مسألتنا ، ولم أجده يختلف عن العلماء في شيء ، بل له نظرة جيدة في الموضوع .

وصدر له مؤخرا كذلك كتاب عن التحسين والتقبيح ، وهو يدافع فيه بقوة عن الرأي الأشعري في المسألة .

نعود إلى سياقنا ...

هذه أبرز التوجهات في موضوع النص والمصلحة . ذكرت منها ثلاثة ، وبقي أن أذكر توجهها رابعا له وجه قديم لم يعد يعنينا ، وله وجه معاصر يحاول أو يفرض نفسه على الساحة العلمية .

قديما ، كان هناك الباطنية ، مثل « إخوان الصفا » ، الذين يؤولون كل شيء ، ويقلبون كل شيء ، ولا يستندون في ذلك إلى شيء ، واليوم هناك من سباهم الشيخ القرضاوي بالطوفية الجدد ، وإن كنت أحبذ تبرئة الطوفي منهم ؛ لأن هؤلاء في الحقيقة لا يقيمون للنصوص وزنا ، وهم يسعون إلى إلغاء النصوص باسم المصلحة . ومنهم من ينتقدون صراحة ما يسمونه « سلطة النص » ويدعون إلى التخلص منها .

فهؤلاء يفلسفون كلام الطوفي ويتجاوزونه ويمضون به قدما ؛ فيَنظِّرون ويقولون : الإسلام فعلا جاء بالمصالح ، ولكن المصالح دائمة التغير ، فباستثناء العقيدة وبعض العبادات ، جميع المصالح تتغير أو يمكن أن تتغير ، فلذلك كل شيء بحسب ثقافتهم ومعيارهم ومزاجهم يرون أنه مصلحة فالعمل عليه ، والنص قد يكون قد أدى دوره في زمانه مشكورا ، وانتهى دوره في هذا الزمان .

مثلا يقولون : قطع يد السارق كان عينَ الحكمة والمصلحة في زمانه ؛ لأنه كان أنسب للظروف الزمانية والمكانية ، حيث أن حرز الأموال وحفظها في أماكن محصنة آمنة كان من النوادر ، كل شيء كان في العراء ، في البساتين ، في المراعي ، في الخيام ، القوافل تتحرك في الصحاري ... فمشكلة السرقة كانت تحتاج إلى زواجر قوية تقوم مقام الحرز ومقام الحراسة ، أما الآن فجميع الأموال محصنة ومقفلة ومحروسة ، هذا أولا .

ثانيا : يقولون : المسلمون والدولة والإدارة الإسلامية يومئذ لم يكن عندها إمكانيات ؛ لا سجون ولا جيش ولا شرطة ولا جمارك ولا مخابرات ... إذا فهي نفسها تحتاج إلى عمل حازم وسريع ولا يكلفها ما لا طاقة لها به ، فإذا قطع يد السارق وترسله وتستريح منه ، وتترك المشكلة عنده لا عندها ، الآن الدولة قادرة على الحماية وعلى حفظ الناس وممتلكاتهم ، وقادرة على إيواء آلاف المساجين لسنين طويلة .

إذا حد السرقة — في نظرهم — أدى دوره في زمان كان يناسبه ويحتاجه ، واليوم عندنا ما هو أحسن وأليق ... عندنا ما يحقق المقصود ويحفظ المصلحة ، بدون قطع ولا قتل .

وهكذا ينظر إلى سائر أحكام الشريعة . وحتى العبادات لا يسلم بعضها من الرفض والاستبدال ، فالزكاة مثلا ، يقولون : الزكاة كانت والله تدبيرا ممتازا وتقدما وحضاريا وحلا جذريا ... والآن هناك تنظيمات أفضل من الزكاة وأكثر دقة وشمولية ... فشكرا للزكاة ، أدت وظائفها في قرون معينة ، ونقلت البشرية والأمة المسلمة نقلة نوعية ، وعملت وعملت ... ولكن الآن

استفدنا من هذا كله وخطونا خطوات أخرى ، وعندنا الآن نظام اجتماعي وتكافل اجتماعي وتأمين صحي ونظام للتقاعد .

ومنهم من وصلوا إلى بقية العبادات ، فيقولون : هذه العبادات كانت ضرورية ومناسبة لأجل تهذيب الناس وترقيتهم ، وتعليمهم النظافة والنظام والآداب الاجتماعية ... الآن الناس متعلمون ومتحضرين ، والوسائل تساعدنا على ذلك ، فلم تعد هذه العبادات ضرورية ، لأن مقاصدها تتحقق بدونها .

ومنهم من وصلوا إلى تحديث العقيدة .

هؤلاء توجد لهم تيارات ومؤسسات في تركيا وتونس وإندونيسيا وباكستان ، ويوجد لهم منظرون أفراد في مصر والمغرب وغيرها .

هذا هو الاتجاه الجديد الذي قد يكون بعض أصحابه علمانيين ، أو لادينيين ، وقد يكونون شيوعيين في فكرهم وثقافتهم ، ومنهم مسلمون ، يصلون ويصومون ويحجون ، فهم كما قال القرآن الكريم : ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ .

[آل عمران: ١١٣]

يقول أحد تلاميذ هذه المدرسة ، وهو تونسي وله كتاب عن مقاصد الشريعة ، يقول عن الأحكام الشرعية المنصوصة : «المسلم اليوم لم يعد يستسيغ الكثير منها ، كتعدد الزوجات والجلد والرجم ... أو كما في مسألة العدة التي تُلزم فيها المرأة المطلقة بأن تعتد ثلاثة قروء ، والأرملة بأن تتربص أربعة أشهر وعشرا ، والمقصد الأساسي من هذا الاحتياط إنما هو التثبيت من حصول

الحمل أو عدمه ، والحال أن وسائل الكشف تمكننا من معرفة ذلك يقينا خلال نصف أقصر العدين ، بل تمكننا - في صورة وجود الحمل - من معرفة جنس الجنين بُعيد تاريخ العلوق . ولذلك ارتفعت عديد الأصوات تنادي بضرورة الاجتهاد في الأحكام النصية نفسها <sup>(١)</sup> .

فهذه هي التوجهات والمدارس الكبرى في الموضوع ، قديما وحديثا .

### ثالثا : أمثلة من مذهب الجمهور :

والذي يعيننا أكثر ، هو ما عليه جماهير العلماء المعتبرين والأئمة المتبعين . وهم أصحاب المنهج الجامع المتوازن ، المنهج الذي ذكر الشاطبي أنه أمّة العلماء الراسخون . هو جامع ومنصف ومتوازن ؛ لأنه يعطي كل شيء حقه ، ويضع كل شيء في موضعه . هذا المنهج القويم لا يختلق ولا يفترض بين النص والمصلحة اختلافا وتعارضاً وتنافياً ، بل يأخذ النصوص بمصالحها ومقاصدها ، ويأخذ المقاصد والمصالح من أصولها ونصوصها ؛ فهو لا يلغي نصاً ولا يهدر مصلحة ، وهذا ما سنراه الآن في هذه التطبيقات ، المصحوبة بمزيد من التوضيحات .

### قضية طلب الولايات :

وأعني بها أن يطلب الإنسان تولي المناصب والولايات ، كالإمارة ، وقيادة الجيوش ، والقضاء ، والحسبة ... أي المناصب القيادية والرياسية ذات السلطة والنفوذ ، فطلب هذه المناصب والسعي إليها غير مقبول في الإسلام .

(١) مقاصد الشريعة : التشريع الإسلامي المعاصر بين طموح المجتهد وقصور الاجتهاد (ص : ١٥٥) -

والحديث معروف في هذا الباب وهو قوله ﷺ : « إنا لا نولي هذا الأمر أحدا سألته أو حرص عليه »<sup>(١)</sup>.

فالذي يطلب الرئاسة والولاية ، ويرى نفسه أهلا لها ، يقع أولا في مخالفة الحديث النبوي ، ويقع ثانيا في مخالفة قوله تعالى : ﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ [النجم: ٣٢] . وبدون شك من يريد ويطلب أن يكون أميرا أو وزيرا أو ما إلى ذلك ، فقد زكى نفسه في علمه وأهليته ، وأنه متقدم على غيره ، فهو إما أنه يرى نفسه خيرا من غيره ، وإما أنه يعرف أن غيره خيرا منه ، ثم يطلب المنصب لنفسه ، متخطيا من هم أفضل منه ، وكلاهما سيئ غير مقبول شرعا .

فهذا هو الحكم الشرعي في هذه المسألة ، وهو يغلق على المسلمين بابا من أبواب الشر ، باب الجشع والطمع والأنانية والتنافس على المناصب والمكاسب .

ولكن بما أن الأمور بمقاصدها وبمصالحها ، فقد نجد في بعض الحالات أن المفسدة مستبعدة ، وأن المصلحة متحققة في أن يطلب بعض الناس ، وأن يقدموا أنفسهم ، ويعبروا عن استعدادهم لتولي بعض هذه الولايات .

والنظر الجامع الذي نتحدث عنه قد يسمح بهذا الإمكان وبهذا التقدير . والرسول ﷺ ، الذي قال لبعض الصحابة : « إنا لا نولي هذا الأمر أحدا طلبه أو حرص عليه »<sup>(٢)</sup> ، وقال للبعض الآخر : « إنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزي وندامة »<sup>(٣)</sup> .

(١) أخرجه البخاري (٧١٤٩) ، ومسلم (١٧٣٣) ، عن أبي موسى الأشعري ؓ .

(٢) نفس الحديث السابق .

(٣) أخرجه مسلم (١٨٢٥) عن أبي ذر ؓ .

وقال للآخر : « لا تسأل الإمارة ؛ فإنه من سألها وُكِّل إليها ، ومن ابتلي بها ولم يسألها أُعِينَ عليها » <sup>(١)</sup> ، هو نفسه جاءه وفد ممن أسلموا من بعض قبائل اليمن فسأله زعيمهم أن يؤمّره على قومه ويكتب له بذلك كتابا ، فقبل ﷺ وفعله ، بمعنى أنه أقره وأجابه إلى طلبه . قال ابن القيم في « زاد المعاد » ، في فقه هذه الواقعة : « وفيه جواز تأمير الإمام وتوليته لمن سأل ذلك ، إذا رآه كفئا . ولا يكون سؤاله مانعا من توليته ، ولا يناقض هذا قوله في الحديث الآخر : « إنا لن نولي على عملنا من أَراده » ؛ فإن الصداقي إنما سأل أن يؤمّره على قومه خاصة ، وكان مطاعا فيهم محبا إليهم ، وكان مقصوده إصلاحهم ودعائهم إلى الإسلام ، فرأى النبي ﷺ أن مصلحة قومه في توليته ، فأجابه إليها . ورأى أن ذلك السائل — أي في الحديث الآخر — إنما سأل الولاية لحظ نفسه ومصلحته هو فمنعه منها ، فوُلّي للمصلحة ومنع للمصلحة ، فكانت توليته لله ومنعه لله » <sup>(٢)</sup> .

### سفر المرأة بدون محرم ، وسفر الرجل بدون رفقة :

ورد النهي في عدة أحاديث صحيحة عن سفر المرأة بدون محرم يرافقها ؛ في بعضها لثلاثة أيام ، وفي بعضها ليومين ، وفي بعضها ليوم وليلة .  
ومما لا شك فيه أننا نجد في حالات كثيرة ، أن سفر المرأة تتوقف عليه

(١) رواه البخاري (٦٦٢٢) ، ومسلم (١٦٥٢) عن عبد الرحمن بن سمرة ؓ .

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٥٨٢) . لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله . تحقيق :

شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط . ط . مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية - الطبعة

الرابعة عشر ، ١٤٠٧ ، ١٩٨٦ . بيروت - الكويت .

مصالح معتبرة في الشرع وفي حياة الناس ، وليس هناك محرم مستعد لمرافقة المرأة في سفرها ، فهل من حل ؟ وهل من مخرج ؟ أم لا بد من ترك هذا السفر وتفويت مصالحه وفوائده ؟

والسؤال الذي نحتاج إلى الجواب عنه أولاً هو : هل النهي عن سفر المرأة هو نهي تعبدى دائم عام مستقر في كل الأحوال ، لا مجال لفهمه ولا للاستثناء فيه ، أم أنه نهي كانت له - وما زالت - أسبابه وحكمته ومصلحته ؟

فعدد من العلماء من مذاهب مختلفة يرون أن النهي عن سفر المرأة بدون محرم ، هو لغرض حفظ المرأة وتجنّبها ما تكون عرضة له في أسفارها إذا كانت منفردة ، وينبني على هذا أنه في الحالات التي نطمئن فيها ونأمن فيها وتأمين المرأة نفسها على سلامتها ، أن سفرها بدون محرم ، لا بأس به ولا مانع منه . ولذلك قالوا : إن مدار الأمر على الأمن والسلامة ، إذاً فالأحاديث موضوعها والعمل بها فيما هو معروف وكثير من الحالات التي تكون المرأة فيها عرضة للمس بها والاعتداء عليها ، في نفسها أو في عرضها أو ما تحمله معها ، فالذي هو معروف في جميع الشعوب وكافة حقب التاريخ أن المرأة مستضعفة - على الأقل بدنياً - أمام الرجال ؛ لذلك نتصور دائماً إمكانية تعرض النساء للاعتداء ، للاغتصاب ، للسلب ، للمشاكسة والتحرش ... وأما العكس فمن النوادر ، بل لا يكاد يتصور ، ولذلك قالوا من قديم بجواز الحج للمرأة بدون محرم ، إذا كانت في رفقة مأمونة ، وقالوا : متى تحقق الأمن في سفر ، فللمرأة أن تسافره .

ومما قوى هذا الفهم عند القائلين به ، ما في حديث النبي ﷺ ، حين قال لعدي بن حاتم الطائي لما أسلم : « ... فإن طالت بك حياة لترين الظعينة -

والطعينة هي المرأة - ترحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة ، لا تخاف أحدا إلا الله . « قلت فيما بيني وبين نفسي - القائل حاتم - : فأين دُعَار طيئ الذين قد شعروا البلاد !؟ ... <sup>(١)</sup> . وذكر عدي بن حاتم رضي الله عنه أنه فعلا عاش حتى رأى كل ما أخبره به رسول الله ﷺ .

والحديث واضح في إمكان سفر المرأة وحدها ، متى استتب الأمان والاطمئنان . وحتى ما قاله حاتم في نفسه يؤكد أن المشكلة في سفر المرأة ، إنما هي المجرمون وقطاع الطرق وما أشبه ذلك .

وإذا دار الأمر على وجود الأمن وعدمه ، فمعناه أن المرأة حتى بدون سفر ، قد يكون تنقلها من قرية إلى قرية مجاورة ، إذا اختل الأمن ، قد يكون غير جائز . فتصبح المسألة ليس مدارها على السفر وعدمه ، بل على الأمن وعدمه ، وإذا فهم هذا ، فحالات من السفر تخرج من النهي ، وحالات من غير سفر تدخل في هذا النهي ، وهذا واقع اليوم ، بحيث يمكن أن نجد بعض الأسفار مأمونة بالتمام والكمال ، ولكن انتقال المرأة داخل بعض المدن من حي إلى حي ، بل أحيانا خروجها وتنقلها داخل الحي الواحد ، وخاصة بالليل ، تنطبق عليه حكمة النهي ومرماه ومقصوده ومصلحته .

وهناك وجه آخر عندي لهذه المسألة ، وبه تنجلي الصورة أكثر . الوجه الآخر هو سفر الرجل أيضا ، وما ورد فيه من نصوص . وأبدأ بحديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : « الراكب شيطان ، والراكبان

(١) أخرجه البخاري (٣٥٩٥) عن عدي بن حاتم .

شيطانان ، والثلاثة ركب» <sup>(١)</sup> ، هذا الحديث لو أخذ بألفاظه وظاهره فهو لا يحتاج إلى تفسير ، فكل من سافر وحده فهو شيطان ، ومن سافرا وهما اثنان فقط فهما شيطانان!!

ولكن أظن أن لا أحد منا ولا من غيرنا يقول بهذا التفسير الحرفي ، وإنما وصف المسافر المنفرد بالشيطان ، ووصف الاثنين بالشيطانين ، هو - كما يقال - تحذير شديد اللهجة ، ولكن أقل ما يقتضيه عادة في عرف الاستدلال الفقهي الأصولي ، هو التحريم .

والله تعالى قال عن المبذرين: ﴿ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ﴾ [الإسراء: ٢٧] ، أي : ليسوا شياطين ، وإنما يشبهون الشياطين كما يشبه الأخ أخاه . ولكن الحديث المذكور تجاوز هذه الدرجة من التشبيه ، وقال : « الراكب شيطان والراكبان شيطانان » ونحن نظل نسافر ويسافر إخوان لنا وأصدقاء ، نسافر مثني وفرادي ، فنحن إذاً في ورطة ؟ !!

قبل أيام قليلة زارني في جدة أحد الإخوة قادمًا من الإمارات ، وأثناء حديثنا ، أخبرني أنه جاء على متن سيارته ، وأنه ذاهب بها إلى الأردن ، ثم يعود ، فسألته من معك أهلك أو أصدقاءك ؟ فقال : بل أنا وحدي ؟ ! وتذكرت الحديث ، ونصحته بأن لا يكرر هذا ، ولكنني على أية حال لم اعتبره شيطانًا ، ولم أخرج من بيتي ، ولم أقل : إن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا .

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٠٧) ، والترمذي (١٦٧٤) ، وأحمد (١٨٦/٢) عن عبد الله بن عمرو ، قال الترمذي : « حديث حسن » ، وحسنه الألباني .

فما معنى الحديث ؟ ما المقصود به ؟ ومتى تتحقق هذه الشيطنة المذكورة فيه ؟  
وما المقصود بها ؟

فللفهم الصحيح لابد من كل هذه التساؤلات ، ولا بد من البحث والتأمل فيها ، ولا بد من « الاستنجاد بالمقاصد » كما قال ابن بية ، وإلا وقعنا في حيرة ومعضلة .

الراكب شيطان كما يفسره العلماء ، معناه أنه عرضة لبعض الآفات التي تأتي من الشيطان ، أو هو عرضة للتصيد والاستدراج من الشيطان ، شيطان الإنس أو الجن . فهو عرضة لها أكثر مما لو كان ضمن جماعة ، وكذلك الراكبان ، وأن المسافرين يكونون أكثر أمنا على أنفسهم وسلوكهم وتصرفاتهم وحياتهم وحتى على انتظام سفرهم وتيسيره ، يكونون آمن وأسلم إذا كانوا ثلاثة فصاعدا ؛ من حيث الحماية ، من حيث التعاون ، من حيث الأمن ، من حيث التدبير .

والثلاثة يتأتى لهم أن يؤمروا عليهم أحدهم ، فيكون سفرهم أيضا أضبط وأوفق للسنة . الاثنان ليس فيهما أمير على مأمور ، التأمير يبدأ من ثلاثة ، كما في الحديث الآخر : « إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم »<sup>(١)</sup> أما الراكبان فلا أمير لهما ، ومن لم يكن أمير فقد يتأمر عليه الشيطان ، وأما المسافر المنفرد فهو أسوأ حالا ، فحتى لو مرض أو وقع له إغماء ، فمن يخبر عنه ؟ ومن يسعفه ؟

(١) أخرجه أبو داود (٢٦٠٨، ٢٦٠٩) ، عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة ، وقال الألباني : « حديث صحيح » .

فمعنى الحديث وممره ليس بالضرورة أن من سافر مفردا فهو ولا بد شيطان ، بل الأمر تحذير من مخاطر وآفات في السفر الانفرادي للواحد والاثنين ، وهذه الآفات والمحاذير تختلف من شخص لآخر ومن سفر لآخر . فهي مسألة تزيد وتنقص وتتضاءل أو تعظم ، حتى في الراكب الواحد .

في موضوع السفر وفي هذا الاتجاه أيضا ، ورد في صحيح البخاري عن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ، ما سار راكب بليل وحده » <sup>(١)</sup> .

فالحديث أولا : فيه تنبيه واضح من المخاطر والآفات التي تعرض للمسافرين . وثانيا : نص بالخصوص على الليل ، وللتذكير فأحاديث النهي عن سفر المرأة بدون محرم كلها تنص ضمينا على الليل ، ولا يشمل أي منها سفرا ليس فيه ليل . وأقل مدة فيها : يوم وليلة . ومعلوم أن الليل أكثر آفات ، قديما وحديثا ، حتى قالوا : الليل أنسب للويل أو أخفى للويل .

وثالثا : يتناول هذا الحديث سفر الناس عموما ، رجالهم ونسائهم ، دونما تفريق . فالقضية قضية آفات ومنزقات تعرض في السفر ، وعلى المسافرين جميعا الاحتياط لها ، رجالا ونساء . وكلما ضُمنَ الأمن والسلامة منها أمكن السفر وجاز ، للرجال والنساء .

### طاعة الأمير ، كيف ولماذا ؟

ومن الأمثلة التي أريد النظر فيها بهذا المنهج ، منهج رعاية مقاصد النصوص ومصالحها ، والتمييز بين ما وضعت له وما لم توضع له ، وما

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٨) ، وأحمد (٢٤ / ٢) عن ابن عمر { .

قصده وما لم تقصده : الحديث المعروف في صحيح البخاري ، ولكنني اقرأ  
 أولا رواية الإمام أحمد <sup>(١)</sup> ، وهو حديث علي عليه السلام قال : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
 سَرِيَّةً وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ : فَلَمَّا خَرَجُوا - قَالَ - وَجَدَ  
 عَلَيْهِمْ فِي شَيْءٍ فَقَالَ لَهُمْ : أَلَيْسَ قَدْ أَمَرَكُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُطِيعُونِي ؟ قَالَ :  
 قَالُوا : بَلَى . قَالَ : فَقَالَ : اجْمَعُوا حَطَبًا ، ثُمَّ دَعَا بِنَارٍ فَأَضْرَمَهَا فِيهِ ، ثُمَّ قَالَ :  
 عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ لَتَدْخُلْنَهَا . قَالَ : فَهَمَّ الْقَوْمُ أَنْ يَدْخُلُوهَا ، فَقَالَ لَهُمْ شَابٌّ مِنْهُمْ :  
 إِنَّمَا فَرَرْتُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ النَّارِ ، فَلَا تَعْجَلُوا حَتَّى تَلْقُوا النَّبِيَّ ﷺ ، فَإِنْ  
 أَمَرَكُمُ أَنْ تَدْخُلُوهَا فَادْخُلُوا . قَالَ : فَرَجَعُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ ، فَقَالَ لَهُمْ :  
 « لَوْ دَخَلْتُمُوهَا مَا خَرَجْتُمْ مِنْهَا أَبَدًا ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ » .

وفي رواية البخاري عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ : « بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً فَاسْتَعْمَلَ رَجُلًا  
 مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ . فَغَضِبَ فَقَالَ : أَلَيْسَ أَمَرَكُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ  
 تُطِيعُونِي ؟ قَالُوا : بَلَى . قَالَ : فَاجْمَعُوا لِي حَطَبًا فَجَمَعُوا ، فَقَالَ : أَوْقِدُوا نَارًا  
 فَأَوْقِدُوهَا ، فَقَالَ : ادْخُلُوهَا ، فَهَمُّوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يُسْكُ بَعْضًا وَيَقُولُونَ : فَرَرْنَا  
 إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنَ النَّارِ ، فَمَا زَالُوا حَتَّى حَمَدَتِ النَّارُ ، فَسَكَنَ غَضَبُهُ ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ  
 فَقَالَ : « لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ » <sup>(٢)</sup> .

فهذا مثال ممتاز لتوضيح المسألة التي نحن فيها ، وهي أن الأوامر والنواهي  
 الشرعية تؤخذ بتعقل وبتفهم ، وبالنظر إلى أحكام أخرى في الدين ، منها ما نبه  
 إليه بعضهم بأن هذا الدين إنما دخلناه فرارا من النار واتقاء للنار ، فهل يعقل

(١) أخرجه أحمد (٨٢ / ١) وصححه إسناده الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسنود (٦٢٢) .

(٢) أخرجه البخاري (٤٣٤٠) .

أن يأمرنا نبيه أو يقبل ﷺ ، أن يدخل الناس في النار ، إذاً هذه قاعدة عقلية أعملوها واعتمدوا عليها .

هل قصد النبي ﷺ طاعة مطلقة للأمر ؟ هل قصد طاعته في كل شيء ؟

وهل يدخل في ذلك حالة ما إذا أمرنا أميرنا أن ندخل في النار ؟ هذا فهم مشكوك فيه على الأقل ، فلنتظر حتى نرجع إلى رسول الله ﷺ ، كما قال هذا الشاب ، فإن كان هذا ما قصده فعلاً وقطعاً ، فربما نقول عندئذ : لكي نتجنب النار الكبرى ، لا بأس أن ندخل نار هذه النار الصغرى .

لا أبداً ، ليس شيء من هذا داخلاً ومقصوداً من الأمر النبوي ؛ فهذا أمير سرية ، وطاعته ستكون فيما يخدم الوظيفة التي بعثوا بها فقط ، فكل ما لا علاقة له بتلك الوظيفة ومتطلباتها ، فليس داخلاً في الطاعة التي أمروا بها ، فمثلاً لو وجهت السرية إلى مكان معين وحددت لها مهمة معينة ، ولكن الأمير قال لهم : تعالوا نهجم على فارس ونغزوها ، هذا نفسه لا يكون مقبولاً من حيث كونه غير مراد ، وفوق هذا وفي جميع الأحوال : فإن الطاعة في المعروف . هذه قاعدة عامة في طاعة أولي الأمر .

سؤال : أحسن الله إليكم ، بعض التطبيقات والأمثلة من الصحابة ليست دائماً على إطلاقها ولكن من النصوص ما يكون الظاهر مراداً ، وليس لابد أن يكون له باطن ، وإلا صارت اللغة من أصلها لا منفعة لها .

جواب : قلت وكررت غير ما مرة : إن كثيراً من النصوص ظاهرها هو باطنها ، بلا زيادة ولا نقصان ، وحتى الأمثلة التي أوردها ليس في أي منها

إهدار للغة ، بل من اللغة نبداً ، ولكن اللغة فيها العام الذي يراد به الخصوص ، وفيها الخصوص الذي هو للعموم ، وفيها المطلق الذي ليس على إطلاقه ، وفيها المجاز بشتى صوره .

فلماذا الفقيه ينظر ويعيد النظر ، ويجمع النصوص بعضها إلى بعض ؟

قاعدة الحكم يدور مع علته وجودا وعدما وقضية الأخذ بالأحوط

سؤال : شيخنا الفاضل حفظك الله الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما هل

هي قاعدة على إطلاقها ؟

وعندي مسألة مشكلة علي من زمن : الأخذ بالأحوط أو الأخذ بالأيسر مع تعارض ظاهر بين نصين هناك شعرة دقيقة ، أريد بيانها بين هذا وهذا وجزاك الله خيرا .

جواب : أما أن الحكم يدور مع علته وجودا وعدما ، فهذه قاعدة صحيحة لا غبار عليها ، ولكن أين يقع الإشكال ، ولعل هذا يتضمن الجواب عن السؤال ؟ هو في تحقيق هذه العلة ؛ لأن ثمة مقدمات تسبق تطبيق هذه القاعدة ، الحكم يدور مع علته ، هذا يقتضي أن نعرف علته أولا . ثانيا ما إن كانت له علل أخرى أو له واحدة ؛ إذ قد تبطل العلة ويبقى الحكم ؛ لأن الحكم له علل أخرى . الآن مثلا الشخص الذي يقول : العدة نستطيع أن نختصرها إلى نصف المدة ، بل أقول : يمكن اختصارها إلى ساعة ؛ تحليل طبي ويعطيك النتيجة فورا : حامل أو ليست حاملا . . إلخ . ولكن هل معرفة حالة الرحم هي العلة الوحيدة ؟ لا ، لا أقول : لا أدري بل أقول : لا !! هناك علل متعددة وحكم

متعددة يقينا ، فالحكم الذي بني على عِلل متعددة لا يمكن أن يتغير إلا إذا بطلت العِلل جميعها ، فهذا يقتضي أولا أن نعرف العِلل جميعا ، ثم هل نحن متفقون عليها ؟ ثم هل بطلت جميعها ؟ فالعلة إذا ما بنيت على علتين وتخلفت إحداهما فالحكم يبقى ، وإذا كان للحكم علة واحدة معلومة فزالت ، نعم يزول الحكم ، وإذا عادت يعود الحكم ، فإذا بنينا - مثلا - حكم سفر المرأة على فقدان الأمن والسلامة في سفرها ، فالحكم المنع ، فإذا تحقق الأمن ارتفع المنع ، فإذا ارتفع الأمن عاد المنع .

أما عن الأحوط والأيسر ، فهما معا موجودان في الشرع ؛ وكل ما ثبت في الشرع لا أقول : اعمل بهذا ولا تعمل بهذا أو العكس ، ولكن أقول : اعمل بهما معا ؛ وفقه الفقهاء وحكمة الحكماء هي في وضع كل في موضعه ؛ هذا في محله وهذا في محله .

العمل بالأحوط يشبه سد الذرائع ؛ ثمة أشياء وأفعال ، يحتمل أن تكون مخالفة للشرع ، أو تفضي إلى نتائج وخيمة وإلى مفسد ، ونحن بإمكاننا تلافيها وتجنب طريقها ، ولنا بديل عنها ، فهنا نأخذ بالأحوط ، وفيها سواء نعمل بالأصل وهو اليسر ؛ لأن الأحوط استثنائي لبعض الأمور وبعض الأحوال ، وأما اليسر ، فموجود في كل شيء وفي كل حين ؛ لأن هذه سمة عامة وأصلية في الدين <sup>(١)</sup> .

سؤال : في موضوع الولايات العامة ، الآن هناك من يتقدم للانتخابات ،

(١) إذا أمكن مزيد من الشرح ولو بمثال يتضح به المقال ... ..

علما أن ولي الأمر يستطيع أن يختار أهل الحكمة والخبرة والعلم بالطرق المعروفة لدى الناس .

جواب : الأمة تختار ، والإمام يختار ، وقد يرفض الناس ويرون ما لا يرى الإمام ، إذا اشتكى عامة الناس من أمير ومن تصرفاته ، فالإمام يلزمه أن يتخلى عنه ويريحهم منه ، ولكن نحن نتحدث الآن عن الانتخابات وعلاقتها بما ذكرناه ، طبعاً في الدين الناس في العهد الأول كانوا ينتخبون من يتولون أمورهم ، ينتخبون بالمعنى اللغوي للكلمة ، وحتى الصحابي الذي قال : ولني على قومي ، هو كان ولياً أصلاً ، كان زعيم قبيلته . والرسول ﷺ مراراً كان يُبقي من كانوا على قبائلهم ، يُقيهم في مواقعهم وزعاماتهم ؛ لأن هؤلاء انتخبوا بكيفية طبيعية تلقائية . نستعمل اليوم عبارة أخرى ونقول : تم فرزهم . ولكن عبارة تم انتخابهم عبارة صحيحة ؛ أي انتخبوا واختيروا بطوعية وبغفوية وتلقائية وبتراض ، فهذا انتخاب ، والرسول قال للأَنْصار : « ائتوني بعرفائكم أو نقبائكم » أو كما قال ﷺ <sup>(١)</sup> . معناه هم الذين اختاروهم ، هم الذين ارتضوهم ولم يعينهم عليهم ، فهذا الأصل موجود في الشريعة : أن يختار الناس ويقدموا من يمثلهم ويدافع عن مصالحهم ويتكلم باسمهم . لكن لا يقبل من أحد أن يأتي ويقول : أيها الناس أنا الذي أصلح لكم ، أو أنا أصلح ، وأنا أريد أن أترأس عليكم .

أما إذا جاء حزب أو جماعة أو سكان بلدة ... وتشاوروا وقدموا أحدا ورشحوه ، فهذا لا غبار عليه ، ليس الشخص هو الذي يقدم نفسه ويفرض

(١) أخرجه البخاري (٧١٧٦ ، ٧١٧٧) ، وأبو داود (٢٦٩٣) عن المسور بن مخرمة .

نفسه ، بل يأتي الناس في حزب من الأحزاب ، جماعة من الجماعات ، منطقة من المناطق ، يتداولون : فلان ؟ أو فلان ؟ أو فلان ؟ ... ثم يستقر أمرهم على أحدهم ، فإذا قدموه تقدم حينئذ ، لأنه اختير وقدم . فهذا جيد ولا غبار عليه .

سؤال : كيف توفقون بين الحديث الذي قال فيه النبي ﷺ للشاب الذي قال إني اكتب في غزوة وزوجتي خرجت حاجة فقال : « حج مع امرأتك » <sup>(١)</sup> ، فكيف توفق بين هذا والحديث الذي ذكرت أن المرأة تسافر من الحيرة إلى مكة ؟

جواب : أنا ذكرت أن تنقل المرأة أحيانا قد لا يجوز حتى من قرية إلى قرية مجاورة ، فهذا ينبني على تقدير الأمر في زمانه ومكانه وأحواله . وعموما فالجزيرة العربية أيام رسول الله ﷺ ، لا يمكن لامرأة أن تعبرها أو تقطع مسافات طويلة منها بمفردها أو بدون مرافق محرم لها ، ثم إن الرجل لم يكشف ما إن كانت زوجته منفردة ، أو كانت مع رفقة كافية أو غير كافية ... فالتعارض إنما يتحقق ، لو قال الصحابي : إن زوجتي قد ذهبت حاجة ، وهي في رفقة فاضلة آمنة ، من الرجال والنساء ... ومع ذلك قيل له : انطلق مع زوجتك ، فهنا لا يجوز لها . فالرجل كأنها استشار واستأذن ، فأذن له باعتبار أن هذا هو الأفضل ، أو ربما على سبيل الوجوب ، لكن في الظروف المعينة لا مطلقا .

سؤال : بالنسبة لقضية الانتخابات ومشابقتها للشورى ، ففي نظري القاصر وحسب رأي بعض أهل العلم لا مشابة بين صورة الانتخابات المعاصرة وبين الشورى التي كانت إبان عهد الصحابة والخلفاء ، وإلا فقد

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٦) ، ومسلم (١٣٤١) عن ابن عباس { .

يتصور متصور أن الانتخابات المعاصرة ما هي إلا صورة من صور الانتخابات القديمة ، هناك خلافات في دين المنتخب نفسه ، قد يكون مسلماً وقد يكون نصرانياً ، ثم فيما يقضون فيه قد يكون ذلك في أحكام قطعية تعرض للتصويت بين الناس . دخول أحزاب كفرية تقدم نفسها بحجة الرأي والرأي الآخر ، فلا مشابهة أصلاً بين القديم والحديث ؛ لهذا فنحن إما نترفع عن تشبيه القديم بالحديث ، وإما نعطي هذه حكماً شرعياً آخر ولا نشابه مع الصحابة ؛ لأن هذه مسؤولية أمام الله سبحانه وتعالى ، ونحن نعلم أن الانتخابات الآن عبارة عن لعبة بيد الحكام وليست حقيقة فعلية .

جواب : أنت الآن خلطت الأوراق كلها ؛ فجمعت الانتخابات من أولها إلى آخرها ، وجمعت المسلمين والملحدين والنصارى واليهود ، وجمعت ما تفعله الحكومات بكل أشكاله وبكل أشكالها ... واعتبرت أنني شبهت الصحابة والخلفاء الراشدين ، والإسلام والمسلمين ، بكل هذا ... وهذه كلها مجرد تداعيات جرت في ذهنك لا أقل ولا أكثر . والموضوع من أصله كان مجرد استطرادٍ جوابي عرضي .

وأنا تحدثت عن شيء جوهرى لا أقول : أشبهه أو أشبه به ، بل أقول : الأمة تختار وتنتخب ، ومصدر انتخاب هو الانتخاب ، والجمع انتخابات ، فهذا من حقها وهذا من الدين ، تنتخب من تريده من ولاية أمورها . فهذا لا أقول : إنه يشبه الانتخابات ، بل أقول : هو بعينه الانتخابات ، وهو جزء من شريعة الإسلام ، فهذا هو العنصر الجوهرى الذى ذكرته . وأما إذا أردت رأيي بتفصيل ، فانظره في كتاب « الشورى في معركة البناء » ، كما يوجد شيء عن

الموضوع في كتابي « نظرية التقريب والتغليب » .

سؤال : بالنسبة لمن يسمون بالعقلانيين يردون بعض النصوص بعرضها على العقل فهل هذا من الدخول فيما ليس شرعيا ، وقد يصدر ممن يسميه الناس من العلماء كحديث الذبابة <sup>(١)</sup> ، أو حديث سحر النبي ﷺ <sup>(٢)</sup> أو حديث « لا يقتل مسلم بكافر » <sup>(٣)</sup> ، بتعليلات باطلة .

جواب : الأمثلة مختلفة ، ولكن بصفة إجمالية ، العقل الذي يُعمله العلماء ويعتبرونه ويتعاملون مع مختلف نصوص الشرع وأحكامه إنما هو ما كان قطعيا بدهيا لا يختلف فيه العقلاء ، فأمر من هذا القبيل لا بد من أن يتم اعتبارها وإعمالها والتسليم بها ، ونحن نستعمل العقل ، ليس على سبيل تقديم العقل على النص ، ولكن على سبيل فهم النص ؛ لأن النص لا يفهم بغير عقل . هذه مسألة ينبغي أن تكون واضحة ، وبغير عقل وبغير تعقل يتم إفساد النصوص . وإفسادها ليس أقل قبحا من تعطيلها .

المثال الذي أشرت إليه أنا لا اعتبره من قبيل ما يناقض العقل ؛ لأن العقل الذي يتحدث عنه العلماء هو الأمور القطعية البديهية التي تضعك أمام تناقضات أو أمام غرائب أو أمام أمور لا تقبلها سنن الله تعالى فيما نعهد . هنا فعلا نقول ما يقضي به العقل من هذا النوع ، لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار في فهم أي نص . ولذلك إذا راجعتم على سبيل المثال مسألة التخصيص والمخصصات في علم أصول الفقه ، ستجدون عند عامة الأصوليين ضمن

(١) أخرجه البخاري (٣٣٢٠) ، وابن ماجه (٣٥٠٥) عن أبي هريرة ؓ .

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٦٣) ، ومسلم (٢١٨٩) عن عائشة > .

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٠٣) عن علي ابن أبي طالب ؓ .

المخصصات المنفصلة : التخصيص بالعقل ، والتخصيص بالحس .

وقضية العقل والنقل كما تعلمون خصص لها ابن تيمية كتابه المعروف « درء تعارض العقل والنقل » ، وهو منشور في عشرة مجلدات .

المهم يجب أن نعلم أن الشيء القطعي المستيقن ، لا بد من التسليم به ، سواء كان مصدره العقل أو النقل ، وأما الآراء والتقديرية العقلية الظنية ، فهذه تخضع للتمحيص والنقد ، والمتعارضات الظنية يؤخذ بأقواها .

ومن ابن تيمية أنتقل إلى تلميذه ابن القيم – وهو عالم آخر من العلماء الراسخين المتوازنين في هذا الموضوع ، كما في غيره – لنرى عنده مجموعة من تطبيقاته الجيدة والمفيدة في موضوعنا : النص والمصلحة ، أو النص والمقصد .

### مسألة التوبة من الغيبة :

في مسألة التوبة من الغيبة ، وهل يقتضي التحلل من إثمها الاعتراف بها لمن وقعت غيبته واستسماحه في ذلك أم لا ؟

قال ~ : « هل يكفي الاستغفار للمغتتاب – يقصد للضحية – أم لا بد من إعلامه وتحليله ؟ والصحيح أنه لا يحتاج إلى إعلامه ، بل يكفي الاستغفار وذكره بمحاسن ما فيه في المواطن التي اغتابه فيها . وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره . والذين قالوا : لا بد من إعلامه جعلوا الغيبة كالحقوق المالية . والفرق بينهما ظاهر ؛ فإن الحقوق المالية ينتفع المظلوم بعود نظير مظلومه إليه ، فإن شاء أخذها وإن شاء تصدق بها ، وأما في الغيبة فلا يمكن ذلك ، ولا يحصل له بإعلامه إلا عكس مقصود الشارع ﷺ ، فإنه يوغر صدره ويؤذيه إذا سمع ما

رُمي به ، ولعله يبيح عداوته ولا يصفو له أبدا ، وما كان هذا سبيله ، فإن الشارع الحكيم ﷺ لا يبيحه ولا يجوز له ، فضلا عن أن يوجهه ويأمر به . ومدار الشريعة على تعطيل المفساد وتقليلها لا على تحصيلها وتكميلها «<sup>(١)</sup> .

### تغميض العينين أثناء الصلاة :

وبهذا النهج المقاصدي في التعامل مع النصوص ، نظر ابن القيم في مسألة تتعلق بالصلاة ، وهي تغميض العينين أثناء الصلاة . وقد ذكر عدة أحاديث وآثار فيها أن النبي ﷺ لم يكن يغمض عينيه في الصلاة ، أي من السنة عدم إغماض العينين في الصلاة ، ثم قال : « وقد اختلف الفقهاء في كراهته ؛ فكرهه الإمام أحمد وغيره ، وقال : هو فعل اليهود . وأباحه جماعة ولم يكرهوه وقالوا : قد يكون أقرب إلى تحصيل الخشوع الذي هو روح الصلاة وسرها ومقصودها ، والصواب أن يقال : إن كان تفتيح العين لا يخل بالخشوع فهو أفضل ، وإن كان يحول بينه وبين الخشوع ؛ لما في قبلته من الزخرفة والتزيق ، أو غيره مما يشوش عليه قلبه ، فهناك لا يكره التغميض قطعا ، والقول باستحبابه في هذا الحال أقرب إلى أصول الشرع ومقاصده من القول بالكراهة ، والله أعلم »<sup>(٢)</sup> .

فمعناه إذا كنا في مثل حال رسول ﷺ أو شبيه بها بنسبة ما ، فالأفضل أن نفعل مثلما فعل ، ولكن إذا اختلفت الأحوال وكانت المشوشات ، فرعاية الخشوع الذي سماه لب وسر الصلاة ومقصودها ، يكون أولى من مراعاة سنة وضعت لمقام معين ، فيكون التغميض هو الأنسب ، وهو المستحب .

(١) الوابل الصيب (ص : ٢١٩) .

(٢) زاد المعاد (١ / ٢٨٣) .

### رابعاً : شروط تقييد النص بالمصلحة :

وهكذا العلماء الراسخون من مختلف المذاهب ، كلهم لا يكادون ينظرون إلى النص إلا مستحضرين مقاصده ومصالحه ، وما يحتف به وما يؤول إليه . وهذا هو الذي يمكن أن نعبر عنه بعبارة جامعة فنقول : النصوص بمقاصدها ومصالحها . مقابل الرأي الآخر : النصوص بألفاظها وظواهرها .

وأما ما يمكن أن نعتبره شرطاً - كما سأل أحد الإخوة - إن كان لابد من وضع شروط لتقييد النص بالمصلحة أو تخصيص النص بالمصلحة ، فهو :  
أولاً : أن تكون المصلحة مقصودة من ذلك النص وحكمه ، أو عموماً أن تكون مصلحة معتبرة ، بهذا النص أو بنصوص أخرى .

وثانياً : ألا يقع بحال من الأحوال إلغاء النص وإهدار مضمونه ، فإلغاء النص نهائياً لا وجه له وليس له موطئ قدم في هذا المنهج الذي أمّه أكثر علماء الأمة ، وأمّه كل العلماء الراسخين والمعتبرين في هذه الأمة ؛ لأن إلغاء النص كلية ، هذا نسخ أو شبه نسخ ، وهذا لا يقبل أبداً .

فالفهم الذي نتحدث عنه هو الذي يضع النص في نطاقه ، توسيعاً أو تضيقاً أو توجيهاً ، إذا اقتضت المصالح والمقاصد الشرعية ذلك ، أما أن يلغى النص بصفة كاملة ، فليس من الفقه في شيء .

سؤال : إذن يمكن القول الاجتهاد في فهم النص وليس الاجتهاد مقابل النص .

جواب : نعم هذا تلخيص جيد يمكن قوله .

وقد ذكرتني بمعركة محتدمة خضناها في المغرب ، في موضوع قانون الأحوال الشخصية ، واجهنا فيها مشروعا سيئا للحكومة ، وكانت الحكومة يرأسها رجل اشتراكي ، وكان الوزير المكلف بالموضوع اشتراكيا وزيادة ، وحين احتدمت المعركة ، عقدنا لقاء مع هذا الوزير بطلب منه ، فكان يقول ويكرر علينا : نحن نلتزم بالمواثيق الدولية ، والمغرب وقع عليها ... قلنا له : الحكومة المغربية وقعت حديثا على المواثيق الدولية ، ولكن المغرب كله وقع على الإسلام ، عبر قرون وقرون!!

قلنا له : فإذا تعارضت المواثيق الدولية مع الإسلام والشريعة الإسلامية ، ماذا تفعلون ؟ قال : نجتهد! يعني نجتهد حتى نجد حلا متوافقا مع المواثيق الدولية! هذا هو الاجتهاد عندهم ، فثمة اليوم أناس يجتهدون فعلا ، ولكنهم يجتهدون لتنحية الشريعة أو ما بقي منها ، بكيفية جيدة ومحكمة ، يجتهدون لإلغاء ما يسمونه « سلطة النص » .

ولذلك فعلا نحن نقول بالاجتهاد في حسن فهم النص ، وفي حسن تطبيق النص ، أما الاجتهاد لتهميش النص أو إلغائه ، فهذا لا مكان له البتة .

والحمد لله رب العالمين .

